

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام فيها

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٧٩ (٢٠٠٩) الذي حدد المجلس بمقتضاه ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال حتى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عقب الطلب المقدم من حكومة نيبال وتوصية الأمين العام. وكانت البعثة قد أنشئت عام ٢٠٠٧ بوصفها بعثة سياسية خاصة، وتشمل ولايتها رصد إدارة شؤون الأسلحة والأفراد المسلحين في الجيش النيبالي والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، المعروف الآن بالحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي.

٢ - ويستعرض التقرير التقدم المحرز في عملية السلام وتنفيذ ولاية البعثة منذ تقريره الذي قدمته إلى مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (S/2009/553).

ثانيا - التقدم المحرز في عملية السلام

٣ - ظلت عملية السلام في حالة جمود إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمر ما أبرزته في تقريره السابق من التوترات والخلافات العميقة وحالة انعدام الثقة فيما بين الأطراف. وبينما أبقت الأحزاب السياسية الرئيسية على قدر من الحوار والتواصل، لم يُتوصل إلى اتفاق حتى الآن بشأن المسائل البالغة الأهمية ومن بينها إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم، وإضفاء الطابع الديمقراطي على الجيش النيبالي، ونطاق سلطات الرئاسة. ولم تنشأ الآلية السياسية المقترحة الرفيعة المستوى، المراد أن تشكل منتدى مكرسا للحوار المتعدد الأطراف بشأن القضايا الرئيسية في عملية السلام. وواصل الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي (الحزب الماوي) سلسلة احتجاجاته في جميع أنحاء البلد، الداعية إلى ما يسميه "السيادة المدنية" على الجيش النيبالي، وهو المطلب الذي تعود جذوره إلى إلغاء

الرئيس في أيار/مايو ٢٠٠٩ قرار الحكومة التي يقودها الماويون بإقالة رئيس أركان الجيش، حيث استقالت الحكومة بعد ذلك.

٤ - ولم تحرز اللجنة الخاصة المكلفة بالإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم تقدماً في عملها، ولم تنظر رسمياً في مشاريع المقترحات المقدمة من لجناتها التقنية. وأحرز تقدم هام في تشرين الثاني/نوفمبر بإعلان الحزب الماوي أنه سيسرع بالمضي في تسريح جميع أفراد غير المستوفين للشروط وفق العملية التي قادتها البعثة للتحقق من الجيش الماوي عام ٢٠٠٧. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أحرزت خطوة هامة أخرى بتوقيع الحكومة والحزب الماوي والأمم المتحدة على خطة عمل لتسريح وإعادة تأهيل غير المستوفين للشروط لكونهم قسراً. وفي هذه الأثناء، تتقدم الجمعية التأسيسية ببطء في صياغة الدستور الجديد المقرر إصداره في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠.

٥ - ومع استمرار حالة الجمود، زادت التوترات داخل الأحزاب وفيما بينها، وظلت المحادثات فيما بين كبار القادة في حزب المؤتمر النيبالي والحزب الشيوعي النيبالي - الماركسي اللينيني الموحد والحزب الماوي غير حاسمة. وواصلت الأحزاب الماديشية الرئيسية الإعراب عن سخطها على ما تعتبره استبعاداً لها من المناقشات السياسية الدائرة فيما بين الأحزاب الرئيسية. كما أجرى الرئيس رام باران ياداف ورئيس الحزب الماوي بوشبا كمال داهال "براشاندا" مناقشات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن دون إحراز تقدم واضح. ونوقش في محافل أخرى وعلى نطاق واسع دور الرئيس في سياق الحالة القانونية التي قد تنشأ إن لم يصدر الدستور الجديد بحلول ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، وإن لم يتسن تحديد موعد نهائي جديد.

٦ - وتسببت الاحتجاجات الداعية إلى "السيادة المدنية"، التي قادها الحزب الماوي، في إرباك الحياة اليومية وسير أعمال المكاتب الحكومية في أنحاء البلد. وفي اليوم الأول من إضراب عام نُظّم في أنحاء البلد كافة، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، وقع صدام عنيف بين المتظاهرين الماويين وقوات الأمن في كاتماندو، حدثت خلاله أعمال عنف هي من بين الأسوأ منذ عام ٢٠٠٦، أسفرت عن سقوط ٧٥ مصاباً، حالة عدد منهم خطيرة. وأسفر الحصار المطول للهيئة التشريعية - البرلمان عن تأخر النظر في مشاريع قوانين، كان بإمكان أحدها أن يسوي مسألة أداء نائب الرئيس اليميني باللغة الهندية. ورُفِع الحصار لفترة قصيرة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر للسماح بإقرار الميزانية للعام المالي ٢٠٠٩-٢٠١٠، مما أسفر عن تجنب أزمة وشيكة في المالية العامة. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أنهى الحزب الماوي حصاره الذي عرقل أعمال الهيئة التشريعية - البرلمان واستمر لما يقرب من سبعة أشهر.

٧ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، بدأ الحزب الماوي سلسلة من إعلانات "الولايات الاتحادية المتمتعة بالحكم الذاتي"، رغم الأعمال الجارية في الجمعية التأسيسية لتحديد الهيكل الاتحادي المستقبلي لنيبال. وأعرب الرئيس ورئيس الوزراء وقادة أحزاب عدة ووسائل الإعلام وعدة منظمات تمثل الفئات العرقية في المناطق التي أعلنت فيها "الولايات" عن انتقادهم الشديد لتلك الخطوة التي قلل الحزب الماوي من قيمتها باعتبارها عملاً "رمزياً". وحث ممثلي بشدة على أن تمتنع جميع الأطراف عن إصدار بيانات أو اتخاذ إجراءات استفزازية، وأن تسمح للعملية الديمقراطية بأن تأخذ مجراها.

٨ - وعلى نحو مماثل، تصاعدت التوترات بشدة بشأن مصادرة أراض ومحاصيل من قبل أشخاص تدعمهم منظمات منتمية للحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، وقع صدام قاتل في مقاطعة كايلاشي بالمنطقة الغربية القصوى بين أشخاص احتلوا منطقة حرجية وقوات الأمن المنتشرة لإخراجهم، أسفر عن سقوط أربعة قتلى من بينهم أحد عناصر قوات الأمن. ورد الحزب الماوي بتنظيم احتجاجات في اليوم التالي وإضراب في كافة أنحاء البلد يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر. ووصفت الحكومة وعدد من كبار القادة السياسيين التصرفات الأخيرة للحزب الماوي بأنها انتهاكات لاتفاق السلام الشامل، ووجهت انتباه البعثة إلى ذلك.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعا وزير الدفاع مرة أخرى إلى إجراء عملية جديدة لتجنيد الأفراد بالجيش النيبالي. ولطالما ذكرت البعثة أن أعمال التجنيد تلك ستعتبر انتهاكا لاتفاق السلام الشامل. ولم يبدأ بعد التجنيد المقترح لحوالي ٥٠٠ فرد.

١٠ - ومن شأن سياسة حافة الهاوية والمواجهة القائمتين بين الماويين والحكومة، بالاقتران مع تصلب المواقف على نحو حاد وخطير، أن يضاعف بشدة من صعوبة التوصل إلى حل تفاوضي.

ألف - صياغة الدستور

١١ - لقد أثرت حالة الجمود السياسي التي طال أمدها على عملية صياغة الدستور. وكانت الجمعية التأسيسية قد احتتمت مناقشات بشأن ورقات للمفاهيم ومشاريع نصوص قدمتها ثمان من لجائها المواضيعية العشر بهدف وضع المبادئ الأساسية للدستور الجديد وصياغته. ولكن اللجان المعنية بتحديد أشكال الحكم في الدولة وإعادة هيكلة الدولة وتقسيم السلطات فيها، واللجنة الدستورية نفسها، لم تقدم ورقاتها بعد. وتضطلع اللجنة الدستورية بالمسؤولية الرئيسية عن تجميع ورقات المفاهيم والنصوص في مشروع الدستور، وتحديد الديباجة وتدابير الطوارئ والأحكام الانتقالية وغير ذلك من المسائل التي لا تدخل في الإطار

المباشر لعمل اللجان المواضيعية، وذلك لتقديمها إلى الجمعية التأسيسية. ونظرا لحالات التأخير المذكورة، أعلنت الجمعية التأسيسية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر عن تعديل ثامن لخطة عملها لصياغة الدستور الجديد، يخفض فترة التشاور العام إلى ثلاثة أسابيع ويضيق من المهلة المتاحة قبل الموعد النهائي للإصدار في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، بتت اللجنة الدستورية من خلال عملية تصويت في ٩٨ بندا دستوريا، ركز معظمها على المصطلحات.

باء - إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم

١٢ - لم تجتمع اللجنة الخاصة المكلفة بالإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم سوى خمس مرات فقط منذ إعادة تنشيطها في أواخر كانون الأول/ديسمبر، وهي المقرر أن يعقد رئيس الوزراء مادهاف كومار نيبال اجتماعها أسبوعيا. ولم تحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير سوى تقدم محدود إن وجد، ولم تنظر بعد في المقترحات المقدمة من لجنتها التقنية في ١٧ أيلول/سبتمبر بشأن آلية للإشراف على أفراد الجيش الماوي ومدونة خاصة بهم لقواعد السلوك. ولم يحضر الحزب الماوي عدة اجتماعات، وقال في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر أن طرائق القيادة والإشراف بالإضافة إلى إدماج الجيش الماوي وإعادة تأهيله يتعين تسويتها على أعلى المستويات السياسية لا من خلال اللجنة الخاصة، وذلك في إطار المفاوضات الأوسع نطاقا لإنهاء حالة الجمود السياسي الراهنة.

١٣ - وأكملت اللجنة التقنية تقييمها لمواقع تجميع الجيش الماوي في الموعد المقرر يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وتواصل وضع خطة لإدماج أفرادها. وتخطط أيضا لتنظيم عدد من الحلقات والزيارات الدراسية في أوائل عام ٢٠١٠ من أجل الاستفادة من أفضل الممارسات في البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع والتي نظمت برامج للإدماج وإعادة التأهيل.

جيم - تسريح أفراد الجيش الماوي غير المؤهلين

١٤ - في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وبعد مشاورات دامت عدة أشهر، اعتمدت خطة عمل لتسريح أفراد الجيش الماوي غير المؤهلين ممن ثبت أنهم قاصرون، وذلك في إطار قرار تسريح جميع الأفراد غير المؤهلين. ووقع هذه الخطة ممثلا كل من وزارة السلام والتعمير والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، وممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في نيبال، وشهد على توقيعها وزير السلام والتعمير، راكم شيمجونغ، ورئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي "براشاندا" وممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومثلي في نيبال.

١٥ - وتشمل خطة العمل إجراء عملية فرز ما قبل التسريح تشمل نحو ٩٧٣ فرداً ثبت أنهم كانوا قاصرين في أيار/مايو ٢٠٠٦، يليها تسريح رسمي وقيام فريق تابع للأمم المتحدة برصد امتثال الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي. وبموجب الخطة، يلتزم الحزب الشيوعي بضمان تمتع القاصرين بالقدرة على تحديد مناطق عودتهم أو إعادة توطينهم بكل حرية واستقلال، والاستفادة من دعم إعادة التأهيل إذا رغبوا في ذلك. وما فتئت الحكومة تعرب عن استعدادها لتوفير برامج مهنية وتعليمية وغيرها من برامج إعادة التأهيل بمساعدة من الأمم المتحدة.

١٦ - وكان الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي، الذي أصبح اسمه فيما بعد الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، قد أدرج في مرفقات تقارير الأمين العام السنوية الخمس السابقة عن الأطفال والتزاع المسلح بوصفه طرفاً في النزاع يقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم، وبالتالي، فإن امتثاله لأحكام خطة العمل شرط ضروري لشطبته من التقرير. وشددت الأمم المتحدة على ما يساورها من قلق إزاء احتمال القيام مستقبلاً بتوجيه الأفراد الذي أعلنت عدم أهليتهم بصفته قاصرين إلى جماعات تنخرط في أعمال العنف. ومن المقرر أن يبدأ في ٧ كانون الثاني/يناير تسريح الأفراد البالغ عددهم ٤٠٠٨ فرداً ممن ثبت أنهم قاصرون ومجنون حديثاً.

دال - التحديات الأخرى التي تؤثر على عملية السلام

١٧ - واصلت الحكومة تنفيذ الخطة الأمنية الخاصة التي تهدف بوجه خاص إلى الحد من الجريمة وحواجز الطرق في مقاطعات منطقة التاراي، وأبلغت عن حدوث تحسن في الحالة الأمنية داخل المناطق المستهدفة وكذلك على نطاق أوسع في مختلف أرجاء البلد. وتحققت زيادة ملحوظة في عدد أفراد الأمن المنتشرين، وذلك بوسائل منها إنشاء قواعد إضافية لقوات الشرطة المسلحة وزيادة عدد الدوريات. وارتفع عدد الاعتقالات التي تستهدف أشخاصاً يُزعم أنهم من الجماعات المسلحة أو من المجرمين، كما تزايدت في الوقت نفسه الاتهامات التي تدّعي وقوع اعتقالات تعسفية وسوء معاملة المحتجزين على أيدي قوات الأمن. وبدأت قوات الشرطة المسلحة عملية التوظيف لملء أكثر من ١١٠٠٠ وظيفة شاغرة منها ٥٠٠٠ وظيفة تمت الموافقة عليها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ولا يزال وضع الوظائف الجديدة التي اقترحتها شرطة نيبال ويزيد عددها على ١٠٠٠٠ وظيفة قيد نظر وزارة المالية.

١٨ - واستمرت التوترات السائدة بين الأجنحة الشبابية للأحزاب السياسية مما أسفر عن اشتباكات عنيفة بين مسؤولي قوة الشباب التابعة للحزب اللينيني الماركسي الموحد وعصبة الشباب الشيوعية التابعة للحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي في المناطق الشرقية

وأواسط المنطقة الغربية في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر، مما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف الجنائين. وواصلت بعض جماعات المقاتلين القائمة على أساس الأصل الإثني أو الهوية، ولا سيما في شرق نيبال، حملاتها الابتزازية. وتواصل مجموعات إثنية وأخرى من الشعوب الأصلية محاولات الإقناع وتنظيم المظاهرات من أجل الضغط على الحكومة لتنفيذ مطالبها التي تشمل، في جملة أمور، زيادة إدماجها في القطاع العام. وفي مطلع كانون الأول/ديسمبر، أعلن منتدى حقوق الشعب الماديشي - الديمقراطي - نيبال، بقيادة أوبيندرا ياداف - تحديد الحملات لتعبئة المجتمع الماديشي في هذا الصدد.

ثالثا - مركز بعثة الأمم المتحدة في نيبال

١٩ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ عدد الأفراد العاملين في البعثة ٢٦٤ فردا من أصل القوام المأذون به ومجموعه ٢٧٨ فردا. وتشكل النساء ٣١ في المائة من الأفراد المدنيين البالغ عددهم ١٩٢ فردا. وتبلغ نسبتهن ٤٠ في المائة من مجموع ٥٢ موظفا فينيا، و ٢٧ في المائة من مجموع ١٤٠ موظفا إداريا. وحتى تاريخ هذا التقرير، كانت هناك ٥ نساء ضمن القائمين على رصد الأسلحة في البعثة وعددهم ٧٢ فردا. ويتوقف التمثيل الجنساني في هذا المجال على المرشحين الذين تعينهم الدول الأعضاء. وبفضل الجهود التي بذلتها البعثة لتعيين موظفين وطنيين من الأوساط المهمشة تقليديا، أصبح ٥٠ في المائة من الموظفين الوطنيين البالغ عددهم ١٢٥ موظفا من الفئات المهمشة تقليديا، و ٣٠ في المائة منهم هن من النساء.

رابعا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

ألف - رصد الأسلحة

٢٠ - واصل مكتب رصد الأسلحة رصد امتثال الجيش النيبالي والجيش الماوي للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. وما زال القائمون على رصد الأسلحة يراقبون على مدار الساعة موقع تخزين أسلحة الجيش النيبالي في كاتماندو وأماكن تخزين الأسلحة في مواقع التجميع الرئيسية السبعة للجيش الماوي. كما تقوم أفرقة القائمين على رصد الأسلحة في مواقع التجميع الرئيسية بزيارات منتظمة لمواقع التجميع الفرعية. وهناك عمليات أخرى تجريها أفرقة متنقلة انطلاقا من مقر مكتب رصد الأسلحة في كاتماندو. وبناء على طلب من وزارة السلام والتعمير، شهد القائمون على رصد الأسلحة دفع المرتبات عن شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر لمن يستحقونها من أفراد الجيش الماوي في مواقع التجميع.

٢١ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثلون مقيمون في كاتماندو عن الدول الأعضاء التالية في مجلس الأمن، الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بزيارة موقع تخزين أسلحة جيش النيبال في كاتماندو وموقع التجميع الرئيسي للجيش الماوي في مقاطعة إيلام. والتقوا بكبار مسؤولي الجيش النيبالي والجيش الماوي وعينوا مرافق تخزين الأسلحة وأماكن أخرى في موقع التجميع، واستمعوا إلى إحاطة إعلامية قدمها كبير القائمين على رصد الأسلحة بالبعثة.

٢٢ - وواصلت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد عقد اجتماعاتها برئاسة كبير القائمين على رصد الأسلحة التابع للبعثة. وواصل ضابطان من كبار الضباط يمثلان الجيش النيبالي والجيش الماوي تعاونهما الوثيق في مجال صنع القرارات وتبادل المعلومات وحل الخلافات. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الثاني/ديسمبر، عقدت اللجنة أربع جلسات ونظرت في اثنين من الانتهاكات المزعومة للاتفاق، كان أحدهما يفتقر إلى الأدلة الداعمة، في حين لا يزال الانتهاك الثاني قيد التحقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى مكتب رصد الأسلحة تحقيقاً شمل عدة ادعاءات صادرة عن الحكومة بشأن سوء سلوك أفراد تابعين للجيش الماوي خارج مواقع التجميع. وفي غضون ذلك، لم يطبق أي من الجيش النيبالي أو الجيش الماوي التوصيات المقترحة عليهما على النحو المشار إليه في تقريره السابق إلى مجلس الأمن، بتأكيد عدد أفراد جيش كل منهما وزيادة تعاونهما مع البعثة في مجال الإخطار بتحركات القوات (انظر S/2009/553، الفقرة ٢٤)؛ كما لم يتم إحراز أي تقدم في تعزيز تدابير بناء الثقة ذات الصلة بالأنشطة المشتركة بشأن المسائل الإنسانية وإجراءات مكافحة الألغام.

باء - حماية الطفل

٢٣ - واصلت وحدة حماية الطفل مساهمتها في التخطيط لتسريح وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي غير المؤهلين باعتبارهم قاصرين، بما في ذلك المشاركة في مرحلتي الإعلام وتقديم المشورة. وعملت الوحدة بالتعاون الوثيق مع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري من أجل استعراض برامج إعادة التأهيل الموجهة للأشخاص غير المؤهلين، وكذلك مع مكتب الشؤون السياسية بشأن خطة العمل المتعلقة بتسريح القاصرين. وواصلت الوحدة أيضاً عملها مع فرقة عمل نيبال المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والتي يشترك في رئاستها كل من اليونيسيف ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيبال من أجل تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب ذلك القرار. وقامت الوحدة بتنسيق الإسهامات المقدمة في سياق إعداد التقرير السنوي عن الأطفال والتراع المسلح في نيبال،

الذي سينظر فيه الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح، وستساهم أيضا في تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح لعام ٢٠٠٩.

جيم - الشؤون السياسية

٢٤ - واصل مكتب الشؤون السياسية رصد وتحليل الحالة السياسية في البلد بوسائل منها إجراء زيارات ميدانية إلى المناطق، وواصل تقديم المساعدة لقيادة البعثة في دعم عملية السلام. وعقد موظفو الشؤون السياسية اجتماعات منتظمة مع الجهات المعنية التي شملت المسؤولين الحكوميين وممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن الجهات الدولية الفاعلة. وجرى رصد أنشطة جماعات المقاتلين، المسلحة منها وغير المسلحة، وقدرتها على تعطيل عملية السلام، كما رُصدت النواحي الديناميكية فيما بين الأحزاب السياسية والدور المتطور الذي تضطلع به الفئات المهمشة تقليدياً في عملية السلام. وتفيد المكتب بإجراءات الجمعية التأسيسية وأعمال لجانها فيما يخص إعداد الدستور الجديد. وتولى المكتب أيضا دورا رائدا في تنسيق أنشطة البعثة مع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بتسريح وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي الذين ثبتت عدم أهليتهم باعتبارهم قاصرين ومجندين حديثا.

دال - الإعلام

٢٥ - تواصل التقارير الإعلامية لفت الانتباه إلى دور البعثة في رصد الأسلحة، لا سيما في ضوء تزايد ادعاءات الحكومة بسوء سلوك الجيش الماوي خارج مواقع التجميع. وقد قدمت وحدة الإعلام والترجمة لوسائل الإعلام معلومات وتوضيحات بشأن ذلك بالاستناد إلى الاستنتاجات التي توصل إليها مكتب رصد الأسلحة. ووجه كل من الحكومة وكبار القادة أيضا انتباه البعثة لادعاء تورط الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي في حوادث اعتبروها انتهاكات لاتفاق السلام الشامل. وقد أكدت ممثلي في عدد من المقابلات على الحاجة إلى إنشاء هيئة رصد وطنية لهذا الغرض. وقدمت الوحدة أيضا الدعم للزيارة التي قامت بها ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح.

هاء - السلامة والأمن

٢٦ - ما زالت الحالة الأمنية مستقرة عموما في مختلف أنحاء البلاد. وقد تعطلت على نحو شديد حركة المرور خلال بعض عمليات الاحتجاج التي نظمها الماويون في كاتماندو وفي أماكن أخرى من البلد، إلا أنه يُسمح عموما لمركبات الأمم المتحدة بالتنقل بحرية. وقامت أفراد فرق إبطال المتفجرات التابعة للقوات الأمنية المحلية بإبطال مفعول عدد من الأجهزة

المتفجرة المرتجلة التي وُضعت في المباني الحكومية ومكاتب الأحزاب السياسية، ولم يتم الإبلاغ عن أي خسائر في الأرواح. ولم تقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي تهديدات مباشرة ضد موظفي الأمم المتحدة أو ممتلكاتها.

خامسا - حقوق الإنسان

٢٧ - لم يُحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير في معالجة حالة الإفلات من العقاب وضمن فرض المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترة النزاع أو بعدها. فما زالت الحكومة تبرهن على عدم استعدادها لمساءلة أفراد قوات الأمن عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبوها خلال فترة النزاع أو بعدها وتواصل حجب التعاون مع السلطات المدنية المسؤولة عن التحقيق في هذه القضايا. وبالمثل، لم يتعاون الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي مع السلطات وتقايس عن وضع حد لحالة الإفلات من العقاب بالرغم من الضمانات المقدمة بشأن وضع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان موضع المساءلة.

٢٨ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، منحت الحكومة ترقية لمنصب معاون قائد الجيش النيبالي، إلى لواء كان قد عمل ضمن التسلسل القيادي للواء العاشر للجيش خلال فترة ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان شملت الاحتجاز التعسفي وحالات التعذيب والاختفاء خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤ في ثكنات مهاراجفونج التابعة للجيش النيبالي الملكي آنذاك. وقد حدثت هذه الترقية الهامة بالرغم من الانتقاد الشديد الذي وجهته إزاء ذلك المنظمات الوطنية والدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان. وأعرب مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيبال بدوره عن قلقه فأصدر بيانا صحفيا جدد فيه التأكيد على موقفه بأنه لا ينبغي ترقية المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها أفراد اللواء العاشر في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ما لم يُجرَ بشأنها تحقيق كامل وشفاف ومحيد. وفيما بعد، أوقفت المحكمة العليا هذه الترقية استجابة لدعوى قضائية للصالح العام. وستنظر المحكمة في موضوع الدعوى في وقت لاحق من كانون الثاني/يناير.

٢٩ - وأقدم الجيش النيبالي مؤخرا على تعيين ضابط عسكري متهم بتورطه في حادث تعذيب وقتل الطفلة ماينا سونوار البالغة ١٥ عاما في عام ٢٠٠٤، ضمن وحدة الجيش النيبالي العاملة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وتم هذا التعيين في ٧ أيلول/سبتمبر بالرغم من قيام محكمة كافري المحلية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بإصدار مذكرة اعتقال ضد هذا الضابط. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أصدرت المحكمة أيضا أمرا توجه فيه الجيش النيبالي بتعليق مهام الضابط فورا. وبناء على توصية من إدارة عمليات حفظ

السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة التي استندت إلى الطابع الجسيم للادعاءات، أُعيد الضابط إلى وطنه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ولا يزال محتجزاً لدى الجيش بالرغم من طلب رسمي قدمته الشرطة النيبالية والدعوات العامة الصادرة عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وجهات بارزة في المجتمع المدني وأفراد المجتمع الدولي بتسليمه للشرطة حتى يتسنى تقديمه إلى العدالة. وأدلى كبار موظفي الجيش النيبالي ووزير الدفاع ببيانات طعنوا فيها في اختصاص المحكمة المدنية بالنظر في القضية، حيث أشاروا إلى أن الضابط لن يُسلم للشرطة قبل أن تنجز محكمة التحقيق العسكرية تحقيقاً في ملابسات إعادته إلى الوطن. وكما أوصيت في تقرير سابق، ينبغي أن يمثل الجيش النيبالي على وجه الاستعجال لأمر المحكمة.

٣٠ - ولم يتخذ الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي أي إجراء لمعالجة ادعاءات بتورط أعضاء في الحزب في جرائم خطيرة، خلال فترة النزاع وبعدها، منها قتل رجل الأعمال رام هاري شريستا؛ والصحفيين بيريندا ساه، وأرجون لاما الذي يُدعى أن الماويين قتلوه في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وعملية تفجير حافلة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في بلدة مادي الواقعة في مقاطعة شيتوان، والتي أسفرت عن مقتل ٣٦ راكبا مدنيا. وقد طلبت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مرارا من قيادة الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي النظر في جميع هذه القضايا باعتبارها دالة على استمرار حالات الإفلات من العقاب.

٣١ - واتخذت الحكومة عدداً من الخطوات الإيجابية صوب إقامة مؤسسات انتقالية لتحقيق العدالة. فقد وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون يجرّم حالات الاختفاء وإقامة إطار للجنة التحقيق في الاختفاءات، وقدمه للهيئة التشريعية - البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر. وبالرغم من إدخال تحسينات على مشروع القانون فإنه لا يتقيد بالمعايير الدولية. وأجرت وزارة السلام والتعمير سلسلة من المشاورات العامة التي عقدتها مع ضحايا النزاع وأصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والأطفال، بشأن مشروع قانون سوف يضع إطاراً للجنة تقصي الحقائق والمصالحة. أما النسخة الراهنة لمشروع القانون فلا تتماشى تماماً مع المعايير الدولية. بيد أن الوزارة ذكرت أنها ستقوم الآن بتنقيحه قبل عرضه على مجلس الوزراء.

٣٢ - وما زالت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تواجه التحديات في تنفيذ ولايتها. فالقانون الجديد الذي ينظم عمل اللجنة ما زال ينتظر الإقرار ومشروع القانون الذي قدمته الحكومة للهيئة التشريعية - البرلمان يتعرض لانتقادات كبيرة بوصفه لا يتماشى مع مبادئ باريس.

٣٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ رئيس الوزراء حملة مدتها سنة لمعالجة العنف الجنساني. فأعدت خطة عمل بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق مع مجموعة من المعنيين، بمن فيهم

النساء والناشطون في مجال حقوق الإنسان، وممثلو الحكومة، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني. وتهدف الخطة في المقام الأول إلى زيادة إمكانية لجوء الضحايا إلى القضاء وتقليل عدد حالات العنف الجنساني.

٣٤ - وفي مطلع كانون الأول/ديسمبر، تعرضت صحفية في مقاطعة رو كوم لهجوم أصيبت خلاله بجروح بالغة. وكانت الصحفية في الآونة الأخيرة قد كتبت مقالا عن ادعاء تورط الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي في مقتل زعيم الحزب الشيوعي النيبالي (الماركسي اللينيني الموحد) في رو كوم خلال النزاع. وأجرى فريق من المدافعين عن حقوق الإنسان تقصيا للحقائق في المقاطعة استنتج من خلاله أن ٢٠ شخصا قد اعتُقلوا في إطار الحدث لكن أُخلي سبيلهم في وقت لاحق.

سادسا - دعم البعثة

٣٥ - واصل عنصر الدعم التابع للبعثة توفير الدعم لأنشطتها في جميع أنحاء منطقة البعثة، مع إعطاء الأولوية لمواقع التجميع الرئيسية السبعة للجيش الماوي. ويتطلب الوجود المستمر لمراقبي الأسلحة في مواقع التجميع وقيامهم بالدوريات المتنقلة نشر أفراد البعثة على نطاق واسع فضلا عن توفير موارد للاتصالات والنقل الجوي.

سابعا - تنسيق فريق الأمم المتحدة القطري

٣٦ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تأثرت الأنشطة الإنمائية بحالة الجمود السياسي، الأمر الذي عُزِيَ في جزء منه إلى الاضطرابات التي تسببت فيها عمليات الاحتجاج الماوية. وأدى إقرار الميزانية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر إلى تفادي أزمة وشيكة في الإنفاق الحكومي وحال دون تعطيل البرامج الإنمائية التي يدعمها المانحون. وكان من شأن حالات الابتزاز التي قامت بها مؤخرا حركات عرقية وممثلون لأحزاب سياسية وجماعات مسلحة ضد عناصر المساعدة الإنمائية والإنسانية أنها حدت بالأمم المتحدة والجهات المانحة إلى إصدار نداء مشترك جديد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر وجهت فيه الدعوة إلى جميع الأطراف لكي تحترم "المبادئ التوجيهية الأساسية للتشغيل". وقد قام بوضع هذه المبادئ التوجيهية الشركاء في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية أثناء فترة النزاع من أجل حماية حرية مختلف المنظمات في تقديم المساعدات إلى المستفيدين وتنفيذ المشاريع دون تدخل عسكري أو سياسي.

٣٧ - وأدت حالات الجفاف الحادة والمطولة، واستمرار ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الاقتصادية العالمية إلى زيادة أعداد الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في نيبال خلال السنوات الثلاث الماضية إلى ثلاثة أمثال ما كانوا عليه. فهناك الآن ٣٠٠ ٠٠٠ آخرين من النيباليين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بسبب ضعف محاصيل موسم الصيف، وبذلك يصل عددهم إلى ما مجموعه ٣,٧ ملايين شخص. وهذا يضاعف من سوء الحالة

التغذوية للأطفال البائسة أصلاً، وقد تجاوزت الآن حالات سوء التغذية الحاد في بعض المناطق الحدود القصوى للحالات الطارئة. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بتوفير المساعدة الغذائية لأكثر من ١,٦ مليون نسمة ممن يندرجون في فئة أشد الناس احتياجاً، مما ساعد الكثيرين على تفادي الوقوع في براثن الجوع. وستكون هناك حاجة إلى الحفاظ على هذا المستوى من توفير المساعدة الغذائية خلال أوائل عام ٢٠١٠ إلى أن يتم جمع محاصيل الشتاء في أيار/مايو وحزيران/يونيه.

٣٨ - وسيبدأ فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام عما قريب المرحلة الختامية من أعماله التي سيتم الانتهاء منها خلال عام ٢٠١١ بدعم من جهود الحكومة للوفاء بالتزامها بموجب اتفاق السلام الشامل بتطهير جميع حقول الألغام المتبقية في نيبال. ودفع صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار يفي جزئياً بمتطلبات التمويل الخاصة بهذه المرحلة الأخيرة من أعمال الفريق. وإذا ما توفر أي تمويل إضافي، من المتوقع أن تصبح نيبال من أولى الدول في العالم التي تتخلص من آثار الألغام في أعقاب انتهاء النزاع شريطة مواصلة إحراز تقدم في عملية إزالة الألغام. وبحلول ٨ كانون الأول/ديسمبر، كان الفريق قد أتلّف بأمان ما يربو على ٤٠ ٠٠٠ من الأجهزة المتفجرة المرتجلة وغيرها من المواد الخطرة التي تم جمعها من مواقع التجميع الخاصة بالجيش الماوي. وفي إطار عملية التوعية بمخاطر الألغام التي تقودها وزارة التعليم بدعم من اليونيسيف، تم تدريب ما يربو على ١ ٠٠٠ من المدرسين وتزويدهم بالمعدات في المقاطعات العشرين الأشد تضرراً. وتم توعية قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس بسبل كيفية تجنب مخاطر الألغام، والأهم من ذلك مخلفات الحروب المتفجرة التي تسببت في خسائر في الأرواح في نيبال تفوق ما تسببت فيها الألغام.

٣٩ - وبموازاة إعلان الخطة الوطنية للحكومة بشأن العنف الجنساني في أوائل أيلول/سبتمبر، أعلن صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة برنامجاً مشتركاً للأمم المتحدة بشأن العنف الجنساني. ويهدف المشروع إلى زيادة استفادة النساء والرجال والأطفال من الخدمات المجتمعية التي تقدم لمنع العنف الجنساني والحماية منه. ويشكل البرنامج استكمالاً للتوسع الذي جرى مؤخراً في الدعم الذي تقدمه اليونيسيف للجان المساعدة القانونية من ٢٣ منطقة إلى ٧٥ منطقة، بتمويل من منحة قدرها ١٠ ملايين دولار مقدمة من وزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٤٠ - ووافق صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال على أربعة برامج جديدة بتكلفة قدرها ٥,٥ ملايين دولار. وهي تشمل: الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل ذات الصلة بحالات النزاع ومجابهتها (قراراً بمجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩))؛ توفير

الخدمات لضحايا العنف الجنساني (قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٨) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٠ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)؛ ودعم الحكومة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)؛ وتقديم الدعم لدفع تعويضات نزيهة وكافية للأشخاص المتأثرين بالتزاعات.

ثامنا - ملاحظات

٤١ - توخّت تقارير المتعاقبة المقدمة إلى مجلس الأمن تقديم سرد صريح عن حالة عملية السلام في نيبال ودور الأمم المتحدة في دعمها. وقد وجهت الانتباه إلى المشاكل الخطيرة التي ألمّت بالعملية، والتي تعزى في المقام الأول إلى انهيار الثقة والتعاون بين الأطراف، وبخاصة منذ انتخاب الجمعية التأسيسية في عام ٢٠٠٨، ثم مؤخرا مع نشوب أزمة أيار/مايو ٢٠٠٩، التي أدت إلى زيادة تصاعد التوتر.

٤٢ - ومنذ أيار/مايو، أصبحت الحالة السياسية في نيبال أكثر تعقيدا، مع تزايد الانقسامات داخل الأطراف وفيما بينها. وكان هناك تشدد في المواقف على مختلف المواقع المتعارضة للأطراف السياسية. بمختلف أطرافها، أدى إلى تقليص خطير في مساحة التوافق المشتركة التي حددت منذ البداية طابع عملية السلام وظلت تمثل القوة الدافعة وراء المضي فيها قدما. وهناك مخاطر متنامية ومقلقة من أن تسيطر على الخطاب السياسي الأصوات الأكثر تشددا وأن يتحول التركيز بعيدا عن طريق السلام والديمقراطية.

٤٣ - ولقد أبرزت لجميع المعنيين بالأمر مدى الخطر البالغ الذي تمثله هذه الحالة. ولئن كنت لا أزال أعلق الآمال على قدرة القادة السياسيين في نيبال على التوصل إلى قرار سياسي ملائم، فإنه مما يثير القلق البالغ أن الجولات العديدة من المناقشات بين الأطراف الرئيسية الثلاثة لم تسفر عن إيجاد حل لحالة الجمود. وعلى الرغم من التطور المشجع الذي حدث في كانون الأول/ديسمبر والمتمثل في إحياء المباحثات بين الأطراف، وتوقيع خطة عمل لتسريح أفراد الجيش الماوي غير المستوفين لشروط الانضمام إلى الجيش، وإنهاء حصار الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي الذي يعرقل أعمال الهيئة التشريعية - البرلمان، فإنه وقت إعداد هذا التقرير كانت أوجه الخلاف الرئيسية التي كادت أن تؤدي إلى توقف عملية السلام لا تزال قائمة دون حل، مما يضاعف من خطر انهيار هذه العملية. وإنني مرة أخرى أحث الأطراف النيبالية على أن تبذل جميع الجهود من أجل العودة إلى ما درجت عليه من العمل بروح من توافق الآراء مما أسفر عن التوصل إلى نتائج إيجابية، وعلى أن تقود عملية السلام صوب نهاية يكللها النجاح. وعلى أصدقاء نيبال ومؤيدي عملية السلام، بمن فيهم

من هم في المنطقة، أن يعملوا الآن، أكثر من أي وقت مضى، على تشجيع الأطراف على التغلب على خلافاتها.

٤٤ - ويشكل إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم وإرساء الديمقراطية في نيبال جانباً أساسياً من جوانب اتفاق السلام الشامل. ولقد أعربت لي الحكومات المتعاقبة في نيبال عن عزمها الانتهاء دوغماً أي تأخير من عملية إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم. وسوف يتيح تنفيذ هذه العملية لبعثة الأمم المتحدة في نيبال أن تخفض أعمالها تدريجياً. ومما يؤسف له أنه لم يُحرز تقدم يذكر في هذا المضمار. وفي حين تواصلت الأعمال التقنية حول تحديد طبيعة الخيارات بالنسبة لأفراد الجيش الماوي، وإن كان ذلك بمشاركة محدودة للحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي في اللجنة الخاصة، لا تزال القرارات الحاسمة التي يتعين اتخاذها على المستوى السياسي لضمان التحرك إلى الأمام صعبة المنال في إطار مناخ سياسي يتسم بصورة متزايدة بحدة الاستقطاب والمواجهة.

٤٥ - وهناك مخاطر كبيرة ينطوي عليها عدم التصدي للعوائق السياسية. وحينما مدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال أربع مرات استجابة لطلب حكومة نيبال، فإنه قام مراراً بحث الأطراف النيبالية على العمل معاً من أجل نجاح عملية السلام وتأمين المكاسب الكبيرة التي جنتها نيبال حينما أنهت حرباً أهلية دامت عشر سنوات، وأجرت انتخابات أسفرت عن تشكيل جمعية تأسيسية ذات تمثيل واسع النطاق، وأعلنت قيام الجمهورية.

٤٦ - ويدخل البلد الآن مرحلة حرجية. فالشهور القليلة المقبلة قبل حلول أيار/مايو ٢٠١٠ وهو الموعد المحدد لإعلان دستور جديد تشكل فترة حاسمة من أجل الاختتام الناجح لعملية السلام. ولئن كنت آمل في أن أرى بعثة الأمم المتحدة في نيبال وقد أنجزت المهام المكلفة بها وأنهت وجودها في أقرب وقت ممكن، إلا أن سحب البعثة في هذا الوقت بالذات الذي تشتد فيه حدة التوتر لن يكون بالمسار الأمثل. وإذا ما طلبت حكومة نيبال، بالتشاور مع الأطراف، إجراء تمديد للولاية الحالية للبعثة، فإنني سأوصي مجلس الأمن بالاستجابة لهذا الطلب.

٤٧ - على أنه يجب التشديد على أن استمرار وجود البعثة في نيبال خلال الفترة المقبلة ينبغي أن ينظر إليه في إطار إعلان الأطراف التزامها بالتمسك بالحدود الزمنية المبينة في الدستور المؤقت، وليس على أنه مجرد تمديد آخر لولاية البعثة. وفي حالة تأييد المجلس لتمديد الولاية، سيكون من الأهمية بمكان، في ضوء حسامة القضايا المطروحة، أن يفضي هذا التمديد إلى وضع مجموعة من النقاط المرجعية والحدود الزمنية الواضحة تتفق عليها الأطراف في أسرع وقت ممكن. وستشكل هذه المجموعة من النقاط المرجعية والحدود الزمنية، بدورها،

استراتيجية انسحاب لا لبس فيها لبعثة الأمم المتحدة في نيبال في حدود الإطار الزمني للتمديد الجديد.

٨ - وأود أن أعرب عن تقديري لأعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى على ما يقدمونه من دعم متواصل لنيبال، ولما يبذل في الأمم المتحدة من عمل لدعم عملية السلام. وأود أيضا أن أشكر ممثلي، كارين لاندغرين، وموظفيها، فضلا عن المنظمات الشريكة في نيبال، لما يبذلونه من جهود متفانية في هذا الصدد.
